اثار الفساد الاداري على سيكولوجية الفرد والمجتمع

آيه بشير شاكر

Aya Bashir736@gmail.com

أ.د رباح مجيد محمد

جامعة الأنبار / كلية الآداب

الملخص

يتناول هذا البحث الآثار السيكولوجية للفساد الإداري على الفرد والمجتمع، موضحا أنه لا يقتصر على تعطيل التنمية بل يمتد ليترك انعكاسات خطيرة على الصحة النفسية والسلوك الجمعي. فالفساد يولّد الإحباط واليأس ويقوض مبدأ العدالة، مما يفضي إلى ضعف الانتماء المؤسسي وتفكك الروابط الاجتماعية. كما يعزز ثقافة اللامبالاة والقيم النفعية على حساب القيم الأخلاقية والدينية، ويحدث اختلالاً في التوازن النفسي والاجتماعي. وتبرز أهمية البحث في الكشف عن العلاقة بين الفساد الإداري والبنية النفسية – الاجتماعية، بما يسهم في صياغة سياسات إصلاحية تحد من هذه الآثار.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الآثار السيكولوجية، الإحباط، الثقة، الانتماء.

The Effects of Administrative Corruption on the Psychology of the "Individual and Society

Aya Bashir Shaker

Prof. Dr. Rabah Majid Muhammad

University of Anbar/ College of Arts – Department of Sociology

Abstract

This study explores the psychological effects of administrative corruption on individuals and society, emphasizing that corruption is not limited to hindering development but extends to harming mental health and collective behavior. It generates frustration and hopelessness, undermines justice, and weakens institutional belonging, leading to social disintegration. Furthermore, it promotes a culture of indifference and utilitarian values over ethical and religious norms, creating

psychological imbalance. The significance of this study lies in uncovering the link between administrative corruption and socio-psychological structures, thus contributing to policies aimed at reducing its destructive impacts.

Keywords: Administrative corruption, Psychological effects, Frustration, Trust, Belonging

الفصل الأول – عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث

يعدّ الفساد الإداري من أخطر الظواهر التي تُهدد استقرار المجتمعات وتماسكها، إذ لم يعد مقتصرا على بلد دون آخر، بل أصبح ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فهو لا يقف عند حدود تعطيل التنمية وإهدار الموارد، بل يتجاوز ذلك ليترك آثارا عميقة على البنية النفسية والسلوكية للأفراد والجماعات.

وتكمن مشكلة البحث في محاولة الكشف عن الآثار السيكولوجية للفساد الإداري، حيث يفضي انتشاره إلى توليد مشاعر الإحباط وفقدان الأمل لدى الأفراد، ويعزز لديهم الإحساس بالظلم والحرمان من تكافؤ الفرص، مما يدفع بعضهم إلى الانسحاب الاجتماعي أو اللجوء إلى أساليب غير مشروعة لتحقيق مصالحهم. كما يؤثر الفساد الإداري على المجتمع ككل من خلال تقويض الثقة بالمؤسسات، وتعزيز ثقافة اللامبالاة والسلبية، وانتشار القيم النفعية على حساب القيم الأخلاقية والدينية، وهو ما يؤدي إلى اضطراب في البنية النفسية للجماعة وتفكك روابطها.

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونها تسعى إلى فهم الأبعاد السيكولوجية للفساد الإداري، الذي لا يقتصر أثره على تعطيل التنمية وإضعاف المؤسسات، بل يمتد ليترك بصماته العميقة على الصحة النفسية للأفراد وسلوكهم الجمعي. إذ تسهم هذا البحث في تطوير الإطار المعرفي الذي يوضح كيف يؤدي الفساد الإداري إلى توليد مشاعر الإحباط والقلق وفقدان الثقة بالذات وبالمؤسسات، ويعزز من نزعة اللامبالاة والانسحاب أو السلوك العدواني داخل المجتمع.

كما يكشف البحث عن العلاقة بين الفساد الإداري والبنية النفسية للجماعة، من خلال رصد كيفية إضعافه للقيم النفسية والاجتماعية الأساسية مثل العدالة والشفافية والانتماء، وتوضيح دوره في إحداث خلل في التوا زن النفسي والاجتماعي، مما يفضي إلى ضعف الانتماء الوطني وتفكك الروابط بين الأفراد ومؤسساتهم.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

١ . تحليل التأثيرات السيكولوجية المباشرة وغير المباشرة للفساد الإداري، عبر فهم انعكاساته على الدافعية الفردية، الصحة النفسية، والثقة بالذات.

٢ . الكشف عن أثر الفساد الإداري على السلوك الجمعي، بما في ذلك أنماط التفاعل داخل المجتمع، وثقافة اللامبالاة، وانتشار السلوكيات السلبية مثل الرشوة والمحسوبية.

٣. توضيح العلاقة بين الفساد الإداري والقيم النفسية – الاجتماعية، كالإحساس بالعدالة، المساواة، الانتماء، والمسؤولية الاجتماعية.

٤ . استخلاص مؤشرات سيكولوجية قابلة للقياس يمكن اعتمادها في تقييم مستوى الفساد وانعكاساته على الفرد والمجتمع.

الفصل الثاني: مفاهيم البحث

اولاً : الاثار

الاثار لغةً: أثر فيه، ترك فيه اثراً، تبع اثره، ترك فيه علامة يعرف بها (نخبة من اللغويين، ٢٠٠٤: ص٥).

الآثار الاجتماعية: تشير إلى التغيرات التي تطرأ على البنية الاجتماعية أو العلاقات بين الأفراد والجماعات نتيجة لمؤثر خارجي، مثل السياسات العامة أو المشروعات التنموية أو الظواهر الاقتصادية والثقافية. وتشمل هذه الآثار تغير أنماط الحياة، والاندماج أو التفكك الاجتماعي، والتأثير في القيم والمعتقدات والسلوكيات. (زايد، ٢٠٠٦: ص١٤-٢٠)

التأثير الاجتماعي: و يشير إلى التغير الذي يطرأ على سلوك الفرد أو اتجاهاته أو مشاعره نتيجة لتفاعله مع الآخرين أو تأثره بالمعايير الاجتماعية السائدة. ويحدث هذا التأثير إما بطريقة مباشرة كالأوامر والتعليمات، أو بطريقة غير مباشرة مثل التوافق مع سلوك الجماعة أو تبني آراء الأغلبية. ويأخذ التأثير الاجتماعي عدة أشكال، منها: الامتثال، والطاعة، والإقناع، والضغط الاجتماعي، وكلها تلعب دوراً مهماً في تشكيل السلوك الإنساني داخل المجتمع. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن الأفراد يتأثرون بالسياقات الاجتماعية المختلفة، ما يجعل فهم آليات هذا التأثير ضرورة لفهم التغيرات في السلوك الجمعي. (إبراهيم، ٢٠٠٠: ص٤)

ثانياً : الفساد

الفساد لغةً : ويشير إلى الضرر بالشيء يقال أن هذا الأمر مفسد ويعد الفساد نقيض الصلاح وبذلك يكون الفساد هو الفعل السيئ أو الفاسد. (محادين، ٢٠٢٠: ص١١٩)

الفساد اصطلاحاً: وهو استغلال المنصب أو السلطة من أجل تحقيق منافع شخصية أو مكاسب خاصة.

ويعرفه معجم Oxford بأنه الانحراف عن أداء المهام بطريقة نزيهة سواء من خلال تلقي الرشوة أو استغلال المناصب العامة لتحقيق المصالح الشخصية بطريقة غير مشروعة (محادين، ٢٠٢٠: ص١١٩).

الفساد الإداري: وهو استغلال الوظيفة العامة وما يترتب عليها من سلطة وذلك بما يخالف القوانين لتحقيق مصالح شخصية سواء كانت مالية أو غير مالية (مصطفى، ٢٠١٧: ٨١٤).

ويعني كل انحراف وظيفي أو تنظيمي يصدر عن الموظف العام أثناء أداء مهامه، ويخالف التشريعات والأنظمة والقيم الأخلاقية، مثل التراخي في أداء العمل، استغلال النفوذ، إفشاء أسرار الوظيفة، أو المحسوبية، بما يؤدي إلى الإضرار بكفاءة الجهاز الإداري وانتشار أنماط فساد أخرى. جواد، ٢٠٢١: ٢)

الفصل الثالث: اثار الفساد الاداري على الفرد والمجتمع

أولاً: الآثار الاخلاقية

مما لا شك فيه ان الفساد الاداري مرض مستفحل في بنية المجتمع لا سيما في المؤسسات الحكومية التي يشوبها غياب الرقابة الفعالة لمدة تتجاوز اثارها مجرد الهدر المالي وايقاف عملية التنمية ليتعدى ذلك الى القيم والمبادئ الاخلاقية النبيلة التي تبنى عليها المجتمعات المتعافية، وتجدر الاشارة الى ان انتشار الفساد كما نوهنا في مباحث سابقة يفقد الثقة بين المواطن والدولة ويشوه المفاهيم الاخلاقية المتعارف عليها كالمساواة والعدالة مما يغذي شعورا عميقا بالإحباط والحرمان واليأس، وقد حاولنا بيان ذلك في النقاط التالية:

ضعف الوازع الديني:

١- يعد الوازع الديني أحد الركائز الأساسية التي تضبط سلوك الفرد وتوجهه نحو الالتزام بالقيم الأخلاقية في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك بيئة العمل، وعندما يضعف هذا الوازع تزداد احتمالية انخراط الفرد في سلوكيات غير مشروعة أو لا أخلاقية مثل الرشوة، التزوير، المحسوبية، واستغلال السلطة (الهيتي، ٢٠١٢: ص٣) ليس هذا فحسب بل ان ضعف الإيمان يجعل الفرد يبرر الفساد بأنه فرصة أو وسيلة لتحسين الدخل، كما ان غياب الرقابة الداخلية (الضمير) يجعل الفرد يعتمد فقط على الرقابة الخارجية، التي يمكن اختراقها أو تجاوزها وعلاوة على ذلك فأنه في البيئة التي يغيب فيها التوجيه الديني ينظر إلى الفساد كأمر طبيعي أو سلوك مألوف لا يثير تأنيب الضمير **(موهبي، د.ت: ص١-٤)**.

ويعد هذا العامل من أبرز العوامل الهامة التي تقف وراء مختلف صور الفساد، فابتعاد الإنسان عن تعاليم الدين وتخليه عن القيم الأخلاقية يجعله أكثر قابلية للانحراف وارتكاب الممارسات الفاسدة إذ تغيب عنه الرقابة الذاتية المستمدة من الإيمان وينعدم لديه الرادع الأخلاقي الذي

يحول بينه وبين الفساد، ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية تعزيز الجوانب الدينية والأخلاقية في نفوس الأفراد باعتبارها من الركائز الأساسية للوقاية من الفساد. **(الصلاحي، د.ت: موقع انترنت)** ليس هذا فحسب بل يعد الوازع الديني والرقابة الذاتية أحد العوامل والأسس المهمة في الحد من التأثير من الوقوع في الأزمات على جميع الأصعدة، فالدين هو الذي يصنع هذا الوازع بما يفرضه على الأفراد من قواعد وعادات، وهو الضمير النابع من المنظومة القيمية الدينية للجما عة، ومن القواعد الأخلاقية والسلوكية التي تجعل من الأفراد الذين ينتمون إلى اتجاهات دينية معينة بتأنيب الضمير نتيجة خروجهم عن المسار المعتاد، فالوازع الديني هو شعور داخلي يحس به الفرد يكون مصدره الإنسان، وعلى نحو مماثل يعمل الوازع الديني على مراقبة صاحبه وينبهه في الأمور المحرمة ويؤنبه ويوجهه عن تلك الأفكار المظلمة فإنه يعتبر مجرد التفكير خطيئة تستحق التوبة والندم ومن خلال هذا الوازع يتكون الضبط الداخلي ضد المحرمات والمعصية عموماً حينها يكون أمام إنسان لا يقوم بالمعاصي حتى لو لم يكن بينه وبين الناس رقيب، فيشعر الإنسان بداخله برقابة ذاتية تمنعه من ارتكاب الأفعال الخاطئة حتى في غياب الرقيب البشري، وذلك لإيمانه بأن الله تعالى يراه وسيحاسبه على أفعاله وأفكاره هذا الدافع الباطني أو ما يعرف بالوازع الديني يمثل قدرة الفرد الداخلية على توجيه سلوكه وفقاً لتعاليم الد ين، ويمكن اعتبار الوازع الديني بمثابة الضمير الحي الذي يسيطر على تصرفات الفرد فيدفعه نحو الخير والنفع ويبعده عن الشر والهلاك، ويقوم الوازع الديني على الإيمان الصحيح الذي يولد الخشية والرهبة من الله عز وجل ومن ناحية الاخلاق يستند أيضا إلى مبادئ أخلاقية وسلوكية تتفق مع مقاصد الدين وأهدافه، يتمتع الوازع الديني بتأثير أعمق في النفوس البشرية مقارنة بتأثير القوة والسلطة الخارجية في علم النفس تسمى الانا العليا التي لها تأثر اقوى من الانا السفلى اي يمثل الوازع الديني الانا العليا التي تكبح جماح الانا السفلى التي تمثل ضعف هذا الوازع،وينطلق الوازع الديني من مشاعر الخوف من العقاب ورجاء الثواب،ويمكن الإشارة إلى أن للوازع الديني دورا عظيما في حياة الأفراد فعندما يستمع الشخص إلى صوت ضميره يشعر بمراقبة إلهية دائمة مما يجعله يخشى عذاب الله ويدفعه إلى الامتثال لأحكام الشرع عن محبة واقتناع بما يحقق له تطبيق هذه الأحكام **(سميرة وآخرون، ٢٠٢٥: ص٢٦٦-٢٦٧)**.

٢- **انتشار الثقافة الانتهازية:** الثقافة الانتهازية تشير إلى مجموعة من السلوكيات والمعتقدات التي تبرر للفرد استخدام أي وسيلة متاحة مشروعة أو غير مشروعة لتحقيق مصالحه الشخصية، وغا لبا ما ترتبط هذه الثقافة بالتحايل، استغلال النفوذ، الالتفاف على القوانين، والبحث عن المنافع الذاتية دون الالتزام بالمصلحة العامة، حيث تعد الثقافة الانتهازية من أبرز الظواهر السلوكية التي تسهم في تغذية الفساد الإداري داخل المؤسسات. وهي تقوم على مبدأ

"تحقيق المنفعة الشخصية بأي وسيلة" ، دون اعتبار للقيم أو الأنظمة أو مصلحة الآخرين، الأمر الذي يخلق بيئة خصبة لانتشار الفساد **(الصلاحي، د.ت: موقع انترنت)**.

يعد الشخص الانتهازي نموذجا سلوكيا يتجرد من المبادئ والعقائد السلمية، ويغيب عن ممارساته أي التزام قيمي أو مرجعية فكرية واضحة. يتميز هذا النمط بقدرته العالية على التلون والتموضع وفق ما تقتضيه مصلحته الذاتية، متجاوزا في سبيل ذلك الاعتبارات الأخلاقية والدينية والاجتماعية. فهو مستعد للتخلي عن انتماءاته الحزبية أو القومية أو حتى الإنسانية إذا ما تعارضت مع مصالحه الشخصية، الأمر الذي يجعل من الخيانة والغدر أدوات مألوفة في سلوكه اليومي، وتتجلى الانتهازية بوضوح في سلوك الأفراد الذين يمتلكون مهارة التكيف السريع مع مراكز القوة والنفوذ، عبر التملق والتقرب من أصحاب السلطة أو المكانة الاجتماعية، واستخدام النفاق كسلوك استراتيجي لتحقيق الصعود الشخصي، غالبا على حساب الآخرين، كما يتقن هذا النمط من الأفراد اي الاشخاص الانتهازيين توظيف أدوات الإقصاء من خلال إثارة الفتن وبث الشائعات وخلق النزاعات بما يحقق له موطئ قدم في بيئة تنافسية أو مضطربة، والخطير في الشخصية الانتهازية أنها غالبا ما تبرر سلوكها بحجج ظاهرها موضوعي، كادعاء "أن المرحلة تتطلب المرونة أو البراغماتية" ، بينما تكون في حقيقتها محاولات مكشوفة لتغليف المصلحة الذاتية بغلاف المصلحة العامة. ويزداد هذا السلوك تعقيدا وتأثيرا حين يصدر عن شخصيات عامة كالساسة أو المثقفين أو الإعلاميين، الذين يمتلكون أدوات التأثير الجماهيري والتوجيه الفكري، مما يجعل انتهازيتهم أكثر ضررا على مستوى الوعي المجتمعي والسلم الاجتماعي **(العطار، ٢٠٢٠، موقع انترنت)**.

٣- انعدام الثقة بالآخرين والمؤسسات: تعد الثقة حالة شعورية شخصية تمارس تأثيرها ضمن نطاق الحياة العامة، ولا يمكن تحققها إلا بوجود علاقة متبادلة بين طرفين، حيث تفترض هذه العلاقة أن تصرفات أحد الأطراف تترك أثرا واضحا على الطرف الآخر. وفي السياق العام، على سبيل المثال إذا لم يشعر المواطنون بأن السياسات الحكومية تؤثر فعليا على حياتهم اليومية، فإن العلاقة بين الطرفين تكون ضعيفة أو غير موجودة، وبالتالي لا تكون الثقة مطروحة كقضية، لكن مع وجود الانتخابات حيث تنشأ روابط بين الناخبين والمرشحين حول قضايا مشتركة تهم الطرفين، تصبح الثقة محورا أساسيا، وعند غياب الثقة في الثقافة العامة للمجتمع، تظهر عوائق كبيرة أمام بناء مؤسسات عامة فعالة، فالمجتمعات التي تفتقر إلى الكفاءة في أنظمة حكمها واستقرارها السياسي، تعاني أيضا من غياب الثقة المتبادلة بين الأفراد، وضعف الشعور بالانتماء الوطني والولاء العام، ويعد هذا الارتباط القوي بين الثقة والثقافة العامة سمة مميزة للمجتمعات، ليس فقط على مستوى الأفراد، بل أيضا في علاقة المواطن بالنظام السياسي ومؤسسات الدولة، وهو ما يحدد قدرة المجتمع على التنظيم، والاستجابة للأزمات،

والحفاظ على استقراره وبنيته السياسية، وقد شددت أبحاث علم الاجتماع والسياسة خاصة على الدور المحوري للثقة سواء كانت اجتماعية أو سياسية في تعزيز الحكم الديمقراطي. فالثقة الاجتماعية تساهم في تقوية العلاقات التعاونية وتيسير العمل الجماعي داخل المجتمع، بينما تمثل الثقة السياسية أداة أساسية لشرعنة المؤسسات الديمقراطية. كما تساعد الثقة على التخفيف من حدة الصراعات، وتقلل من آثار الانقسامات السياسية والاجتماعية **(سحبان، ٢٠٢٤، موقع انترنت)** .

وفي هذا الإطار، أشار "تالكوت بارسونز" إلى مفهوم "الثقة الأدائية"، باعتبارها أحد أهم مصادر تحقيق التكامل الاجتماعي، حيث تبنى هذه الثقة من خلال جودة أداء الفاعلين ضمن النظام الاجتماعي، ففي النظام الاجتماعي المتوازن والمتكامل، يكون لدى الأفراد مستوى معين من الثقة في مؤسساتهم، مما يسهم في استقرار النظام وتماسكه، كما أن قبول الفرد وانخراطه في النظام الاجتماعي ودعمه لمبادئه ومؤسساته ورضاه عن أدائه الوظيفي، يعكس علاقة إيجابية بين أداء النظام وبين تطلعات واحتياجات الاشخاص وهو ما يؤدي إلى تعزيز الثقة العامة، واستمرار النظام واستقراره، ويؤدي ضعف الثقة الناتج عن الفساد إلى:

- ضعف الانتماء الوطني
- ضعف الولاء للمؤسسات
- تقلص الفعل الجماعي
- ارتفاع حدة الصراعات والانقسامات الاجتماعية **(قوتال وآخرون، ٢٠١٦: ص٢٥٤-٢٥٧)**.

ويعد فقدان الثقة بالمؤسسات العامة من أخطر تداعيات الفساد الإداري، لما له من تأثير مباشر على علاقة المواطن بالدولة، وشعوره بالانتماء والولاء للنظام العام. فعندما تتكرر صور الفساد داخل الأجهزة الحكومية، ويلاحظ المواطن انحراف هذه المؤسسات عن أداء وظائفها، ويبدأ تدريجيا في التشكيك في جدوى وجودها أو في قدرتها على تحقيق المصلحة العامة، هذا التآكل في الثقة لا ينحصر في مؤسسة بعينها، بل يمتد ليشمل المنظومة بأكملها، ويصبح الفساد بنظر الفرد سمة ملازمة للدولة لا مجرد حالات شاذة، وتبدأ مؤشرات هذا الانهيار بالظهور من خلال تراجع وضعف المبادرات المجتمعية، وانتشار ثقافة اللامبالاة، وتنامي الشعور بالاغتراب عن الدولة ومؤسساتها، كما أن غياب الثقة يؤدي إلى عزلة المواطن عن محيطه المؤسسي، ويجعله أكثر تقبلاً للتعامل بوسائل غير قانونية، كالرشوة أو الوساطة، ما يعيد إنتاج الفساد ويعزز استمراريته **(قوتال وآخرون، ٢٠١٦: ص٢٥٤-٢٥٧)**.

ثانياً: الاثار النفسية

لا ريب أنَّ ظاهرة الفساد الإداري تمثل تحديا خطيرا يواجه المجتمعات المعاصرة، إذ تتجاوز تداعياتها السلبية مجرد الخسائر المادية لتطال صميم النسيج الاجتماعي والنفسي للأفراد. فعلى

الرغم من تباين أشكال الفساد وتجلياته من مجتمع لآخر، إلا أن آثاره المدمرة تظل قاسما مشتركا يسهم في تدهور القيم وتشويه العلاقات الإنسانية، إنَّ إدراك حجم هذه المشكلة وأبعادها العميقة يعدُّ خطوة أساسية نحو فهم الأضرار الجسيمة التي تلحق بالفرد والمجتمع ويعدُّ الفساد الإداري من أبرز العوامل التي تسهم في تآكل الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى شعور عام بالإحباط والعزلة. فمع شيوع ممارسات الرشوة والمحسوبية، تتلاشى قيم العدالة والشفافية، ويجد الأفراد أنفسهم مضطرين للتعامل مع واقع تغلب فيه المصالح الشخصية على المصلحة العامة. هذا الوضع يولد بيئة من عدم اليقين والتوتر، حيث يشعر الأفراد بأن حقوقهم قد تنتهك وأن جهودهم قد تذهب سدى ما لم يمتلكوا "الواسطة" أو القدرة على تقديم ما يرضي الفاسدين وعلى الرغم من ذلك فإنَّ تداعيات الفساد الإداري لا تقتصر على الجانب المادي، بل تمتد لتحدث اضطرابات نفسية عميقة لدى الأفراد. فالمواطنون الذين يعيشون في بيئة يسيطر عليها الفساد قد يعانون من شعور بالاغتراب واليأس، حيث يرون أن جهودهم لتحقيق التطور والعدالة لا تثمر. هذا الشعور بالعجز وقلة الحيلة قد يدفعهم إلى الانسحاب من المشاركة الفعالة في المجتمع، أو قد يدفعهم، في بعض الحالات، إلى تبني سلوكيات سلبية كرد فعل على الظلم الذي يتعرضون له. وعليه، فإنَّ هذا البحث سيتناول بالتفصيل الآثار النفسية المترتبة على الفساد الإداري، محاولاً تسليط الضوء على كيفية تأثيره في الصحة النفسية للأفراد وعلاقتهم بمجتمعاتهم، وذلك بهدف تقديم رؤى تسهم في مواجهة هذه الظاهرة المدمرة، وسنوضح ذلك في النقاط التالية:

١- الشعور بالظلم والإحباط والحرمان:- حينما يصاب الفرد بالإحباط نتيجة شعوره بالظلم أو غياب العدالة أو انعدام الثقة في المؤسسات تتولد لديه ردود أفعال تتراوح بين الانطواء على الذات أو التحول التدريجي إلى موقف عدائي من المجتمع والدولة، وفي هذا السياق قد يلجأ الفرد سواء بقصد أو دون قصد إلى مقاطعة المؤسسات العامة أو محاربتها أو حتى المشاركة في ممارسات فاسدة كتعبير عن الغضب أو كوسيلة للتعويض عما يفتقده من حقوق أو احتياجات نفسية واجتماعية أو مادية وفي بعض الحالات، تتحول شخصية الفرد إلى نموذج مضاد للمجتمع يفقد الانتماء ويتبنى مواقف لا مبالية تجاه ما يجري من تجاوزات أو مظالم داخل المنظومة العامة، بل قد يصبح فاعلاً مشاركاً في تلك المنظومة الفاسدة بدافع الانتقام أو الإحساس بعدم الأمان معتبرا أن تورطه في الفساد هو وسيلة لاستعادة التوازن مع مؤسسات يراها مسؤولة عن إيذائه أو تهميشه **(عزيز، ٢٠١٨: ١١)**.

تعد نظرية الحرمان النسبي من أبرز النظريات النفسية والاجتماعية التي تفسر الشعور بعدم الرضا لدى الأفراد أو الجماعات، رغم توافر الحاجات الأساسية، فتقوم النظرية على مبدأ أن التوتر لا ينشأ فقط من الفقر أو الحاجة المطلقة وانما من المقارنة الاجتماعية، حيث يشعر الفرد

بالحرمان إذا رأى من هم في محيطه الاجتماعي أو الوظيفي يتمتعون بامتيازات أو مكاسب لا يملكها خاصة اذا شعر أنه يستحقها، هذا الشعور لا يرتبط دائما بالواقع الفعلي للظروف المعيشية بل يتعلّق بالتوقعات مقابل الواقع، فعندما ترتفع طموحات الأفراد نتيجة وعود سياسية أو تطلعات اقتصادية أو فرص غير متكافئة ويصطدمون بعوائق غير مبررة (مثل الفساد الاداري) فإنهم يشعرون بالإحباط والحرمان النسبي، فيعد الفساد الإداري بيئة خصبة لنشوء مشاعر الحرمان النسبي حيث يتجلى التفاوت بوضوح بين المواطنين في الحقوق والفرص، ففي الأنظمة التي ينتشر فيها الفساد يلاحظ أن الترقّي في المناصب والحصول على الخدمات وتحقيق المكاسب لا يتم بناء على الكفاءة أو الجدارة وانما من خلال الرشوة، الواسطة، أو الولاء الشخصي، هذه الدائرة المغلقة تنتج سلوكاً تراكميا إذ إن فساد المؤسسات يولّد الإحساس بالغبن، ما يدفع الأفراد إلى النفور منها أو الانخراط في ممارسات تضر بها من الداخل. وبذلك تتعزز ظاهرة الفساد ويعاد إنتاجها باستمرار في حلقة مفرغة تقوي نفسها ذاتيا وتضعف أُسس الثقة والانتماء للمجتمع والدولة (**الهيتي، ٢٠١٨: ص١١٠-١١٢**).

٢- انتشار الامراض النفسية: لا يمكن فهم ظاهرة الفساد بمعزل عن الجوانب النفسية التي تسهم في تشكيل سلوك الفرد الفاسد. فالفرد الذي ينشأ في بيئة قمعية تفتقر إلى العدالة والاحتواء، غالباً ما تتكون لديه مشاعر القهر والإقصاء، مما يدفعه لاحقاً إلى انتهاج سلوكيات انتقامية أو أنانية في محاولة لتعويض النقص أو استرداد الكرامة المهدورة. في هذا السياق، يتحول الإنسان المقهور إلى كائن انتهازي، يتسلق على أكتاف الآخرين، ويغتنم الفرص للنيل من منافسيه أو مجتمعه نفسه. وتتفاقم هذه الحالة مع غياب الوازع الأخلاقي وتبلّد الحس بالذنب، حيث يقتل الحياء والخجل في النفس، ويتحول تبرير الخطأ إلى آلية دفاعية دائمة، كما تسهم البيئة الفاسدة في تعزيز هذا الانحراف النفسي، إذ تتراجع القيم العليا وتتقدم الغرائز الدنيا، مثل حب المال والسلطة، لتصبح دافعاً أساسياً للسلوك. ومع تكرار القهر والتهميش، يعتاد الفرد على الهزيمة ويتبناها، إلى درجة يصبح فيها الفساد سلوكاً طبيعياً ووسيلة مشروعة للبقاء أو التقدم. هكذا يتحول الفساد إلى ظاهرة نفسية-اجتماعية مركبة، تتغذى على القهر، وتنتج سلوكيات مشوهة تخدم بقاء المنظومة الفاسدة (**صالح، د.ت: موقع انترنت**).

٣- تراجع الانتماء والولاء:- لقد تعرضت الهوية الوطنية العراقية على سبيل المثال لهزّات عميقة بفعل انتشار الفساد الإداري والمحاصصة الطائفية، إلى درجة أن تعددية الانتماءات (القومية، والدينية، والمذهبية، والجهوية، والقبلية) لم تُحتو في إطارٍ وطني جامع، بل استُغلّت لتعميق آليات المحسوبية وتوزيع المناصب والخدمات على أساس الولاءات الفرعية. هذا الانحراف المؤسسي عن مبدأ المساواة خلق بيئة من الظلم والإقصاء، فأفرغ الثقة من قلب المواطن تجاه الدولة ومؤسساتها، وتراجع شعوره بالانتماء والولاء الوطنيين، وبذلك وجد الأفراد أنفسهم مضطرين

للبحث عن بدائل تمنحهم الحماية والفرص، فتوجهوا إلى ولائهم الطائفي أو القبلي أو الحزبي، باعتباره الملاذ الوحيد في مواجهة فساد المؤسسات. فلم يعد الوطن مقصدا للولاء بقدر ما أصبحت الجماعة الفرعية هي الملاذ، مما عمق الانقسامات وأضعف روح المواطنة والمشاركة في البناء الوطني **(كوردستاني، ٢٠٢٤: موقع انترنت)**.

وحين تنتشر مظاهر الفساد ويسود الظلم وتهدر حقوق المواطنين، يضعف ارتباط الفرد بوطنه، فيبحث عوضا عنه عن ملذات أخرى تكفل له حقوقه وتحفظ كرامته. وقد دفع ذلك كثيرين إلى الهجرة غير النظامية بحثاً عن حياة حرة وكريمة، خصوصا في الدول النامية. ولهذا، لا بدَّ من التركيز أولًا على حماية حقوق المواطن قبل مطالبة الجميع بواجباتهم، حتى تتعزز الثقة بالدولة ومؤسساتها ويعود الشعور بالانتماء حقيقيا **(قوتال وآخرون، ٢٠١٦: ص٢٥٧)**

ثالثاً: الآثار السيكولوجية للفساد الإداري على الفرد والمجتمع

يعدّ الفساد الإداري من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات، فهو لا يقف عند حدود تعطيل التنمية أو إهدار الموارد فحسب، بل يمتد ليترك آثاراً عميقة على البناء النفسي والسلوكي للأفراد والجماعات. إذ يؤدي الفساد إلى خلق بيئة مشحونة بالظلم وفقدان العدالة، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على سيكولوجية الفرد والمجتمع معاً **(الحجازي، ٢٠٠١: ص١٣٢)** ().

فعلى مستوى **الفرد**، يولّد الفساد الإداري مشاعر الإحباط واليأس نتيجة غياب مبدأ تكافؤ الفرص، حيث يشعر الموظف أو المواطن أن جهوده وكفاءته لا تقاس بمعايير موضوعية، بل تهدر أمام سلطة المحسوبية والرشوة. ويترتب على ذلك فقدان الدافعية للعمل، وتراجع الشعور بالانتماء المؤسسي، فضلاً عن انتشار القلق والاكتئاب كنتيجة نفسية طبيعية لغياب العدالة وعدم اليقين بالمستقبل. كما يفضي ذلك إلى تعزيز السلوك السلبي، إذ قد يلجأ بعض الأفراد إلى التبرير النفسي لممارسة الفساد ذاته كوسيلة للبقاء والنجاح في بيئة غير عادلة **(العطي، ٢٠١٠: ص١٥٠)** ().

أما على مستوى **المجتمع**، فإن انتشار الفساد الإداري يحدث خللاً في البنية النفسية للجماعة؛ فهو يضعف الثقة المتبادلة بين الأفراد من جهة، وبين المجتمع ومؤسساته من جهة أخرى، ويعزز ثقافة اللامبالاة والانسحاب الجمعي. ومع تكرار التجارب السلبية، تتحول هذه المشاعر إلى ما يمكن تسميته بـ"الإحباط الجمعي"، حيث يفقد المجتمع بأكمله إيمانه بجدوى الإصلاح أو التغيير. كما يؤدي الفساد إلى تشويه المنظومة القيمية للمجتمع، إذ يحل معيار "المنفعة" محل القيم الأخلاقية والدينية، فيعاد تشكيل الضمير الجمعي على أساس براغماتي نفعي، يشرعن السلوكيات المنحرفة ويجعلها مألوفة اجتماعياً **(عاشور، ٢٠٠٥: ص١٤٠)** ().

ومن هنا يتضح أن الفساد الإداري لا يقتصر على كونه عائقاً إدارياً أو اقتصادياً، بل يعدّ أزمة نفسية – اجتماعية بامتياز، لما يخلّفه من آثار مدمرة على سيكولوجية الفرد والمجتمع، حيث

يقوض أسس العدالة والشفافية، ويدفع نحو تفكك الروابط النفسية والاجتماعية، ويعمق من مشاعر العجز والاغتراب داخل المجتمع **(الهيتي، ٢٠١٤: ص٢٦٠)** ().

الفصل الثالث: اثار الفساد الاداري على ركائز التنمية الاجتماعية

يعد الفساد الاداري معولا خطيرا يهدم ركائز التنمية الاجتماعية في اي مجتمع، فعندما يسري الفساد الاداري في مفاصل مؤسسات الدولة تتراجع جميع جوانب الحياة الاجتماعية بشكل سلبي مما يؤدي الى تدهور وانهيار التنمية الاجتماعية وضعف جودة الخدمات الاساسية للمواطنين لا سيما الركائز الاساسية للتنمية الاجتماعية المتمثلة في الاقتصاد والصحة والتعليم والقضاء التي اذا ما اشابها اي خلل وتقصير وفساد ينتهي الامر بها الى التدهور والانهيار وتخلف المجتمع من خلال تردي التنمية الاجتماعية، وعلى هذا الاساس اولت الباحثة الاهمية لهذه الركائز من اجل دراستها وفهمها وبحثها وبيان مدى خطورتها على المجتمع وغالبا ما يشار الى الثلاثي الشهير الذي يدمر المجتمع والمتمثل في الفقر، الجهل، المرض الذي يحمل في طياته هذه الركائز علما ان هذه الركائز التنموية متشابكة ومتداخلة فيما بينها او منفصلة وجميعها لها تأثير بالغ الاهمية على المجتمع، ولفهم هذه الاثار واهميتها اطردت الباحثة مبحثا لها بشكل اكثر توضيحا وهي:

١- الوضع الاقتصادي: أن الركود الاقتصادي وسوء إدارة الاستثمار في رأس المال البشري وفقدان عوائد الضرائب وهي أمور يمكن أن تتأثر بالفساد الاداري وتساهم في البطالة، ومن زاوية اخرى فأن البطالة قد تدفع الشباب المحبط إلى سلوكيات سلبية مثل تعاطي المخدرات أو الانخراط في حركات معارضة للحكومة مما يخلق بيئة اجتماعية واقتصادية غير مستقرة قد يستغلها الفاسدون، وكذلك يؤدي الفساد الاداري إلى تباطؤ النمو الاقتصادي من خلال تحويل الموارد العامة إلى مصالح خاصة وتقويض الاستثمار الأجنبي وتشويه المنافسة. كما يمكن أن يؤدي إلى سوء تخصيص الأموال المخصصة للتنمية والتدريب مما يقلل من جودة رأس المال البشري ويزيد من صعوبة حصول الشباب على فرص عمل مناسبة، فضلا عن ذلك يمكن أن يؤدي الفساد الاداري إلى التهرب الضريبي مما يقلل من قدرة الحكومة على تمويل برامج الضمان الاجتماعي ودعم العاطلين عن العمل، فهناك عوامل اقتصادية واجتماعية يمكن أن تتأثر سلبا بالفساد وتساهم في تفاقم مشكلة البطالة وعواقبها السلبية على الأفراد والمجتمع **(عمر، ٢٠١٣: ص٢٤٤-٢٤٧)**.

٢- التعليم:- وقد يستغل التعليم ليكون احد اذرع الفساد الاداري ومنها تعيين أشخاص غير مناسبين في الوظائف ومناصب السلطة بسبب حصولهم على الدرجات العلمية والمؤهلات عن طريق الفساد الاداري بطرق ملتوية ومنها التزوير والرشوة وليس بالقدرة والكفاءة هذا يهدر المواهب ويقلل من جودة التعليم، مما يخلق بيئة خصبة للمزيد من الفساد ونقص وتشويه رأس

المال البشري، كما يعمل الفساد كعائق أمام التعليم، إما لارتفاع تكلفته أو لعدم تقديم التعليم بشكل صحيح، ما يحرم باقي الأفراد من حقهم الأساسي في التعليم، وبطبيعة الحال يتم الحصول على المؤهلات بالمحسوبية أو الرشاوى بدلاً من الجدارة، لتآكل الثقة في الناس والمؤسسات، اي يؤثر الفساد في التعليم بشكل خاص على المحرومين والضعفاء، قد يطلب من الفقراء دفع رشاوى أو يتعرضون للاستغلال الجنسي، أو يحرمون من الخدمات التعليمية، كما ان الفساد في التعليم يؤدي إلى تعميق عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وإعاقة الحراك الاجتماعي **(أدوات المعرفة للأكاديميين والمهنيين، د.ت: ص١٠-١٣)**.

٣- الصحة:- يعد القطاع الصحي من أكثر القطاعات الحيوية التي تأثرت سلبا بظاهرة الفساد لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق، حيث انعكست الممارسات الفاسدة على جودة الخدمات الصحية وتوفرها، وأدت إلى تفاقم معاناة المواطن العراقي في الحصول على الرعاية الطبية الملائمة. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر الفساد في هذا القطاع على النحو الآتي:

أ- يعد التوزيع الجغرافي غير العادل للمستشفيات الحكومية والخدمات الصحية احد أبرز مظاهر الفساد، حيث لا يستند هذا التوزيع إلى تقييم حقيقي لاحتياجات المناطق، مما يؤدي إلى ضعف التغطية الصحية وحرمان بعض المناطق من الخدمات الأساسية.

ب- تعاني المؤسسات الصحية الحكومية من نقص واضح في الأدوية، في مقابل وفرتها في الصيدليات الأهلية، دون وجود رقابة فعالة على أسعارها وجودتها، مما يحمل المرضى أعباء مالية إضافية للحصول على العلاج.

ت- يتسبب التدخل السياسي في قرارات التعيين والنقل داخل المؤسسات الصحية بترسيخ الفساد الإداري والمالي، من خلال تعيين أشخاص على أساس الانتماء أو الولاء السياسي بدلاً من الكفاءة المهنية.

ث- تؤدي البيروقراطية المفرطة وتعقيد الإجراءات الإدارية إلى تأخير إنجاز المعاملات، مما يشجع على انتشار الرشوة كوسيلة لتسريع الإجراءات.

ج- ضعف وعي الموظفين بمفاهيم الحكم الرشيد وآليات مكافحة الفساد يعد من العوامل المساهمة في استمرار الفساد داخل القطاع الصحي.

ح- أدى تراجع ثقة المواطنين في النظام الصحي الحكومي إلى لجوئهم للعلاج في الخارج، وتحملهم تكاليف مالية باهظة، كما أن غياب ثقافة المساءلة والمطالبة بالحقوق يعزز من تفشي الفساد **(طراد، ٢٠١٩: ص٣)**.

٤- الفساد القضائي: يشكل الفساد القضائي تهديداً بنيوياً لأسس العدالة وسيادة القانون، إذ يفقد النظام القضائي جوهره ويعطل ضمان محاكمة عادلة. يتسبب ذلك في زعزعة ثقة الجمهور بالمؤسسات القضائية ويهز شرعية الدولة القانونية. من أبرز مظاهر الفساد الرشوة والتدخلات

السياسية التي تمتد لتشمل بنية الإدارة العامة، بل أحياناً تدخل جهات مرتبطة بالجريمة المنظمة لتغيير مجرى العدالة كإغلاق ملفات أو تبرئة متهمين، مما يخل بمبدأ المساواة أمام القانون **(الجوعاني، ٢٠١٦: ص١٦٠)**. ويمكن القول ان الفساد القضائي يعد أحد أخطر أشكال الفساد لأنه يستهدف صميم العدالة وسيادة القانون، إذ يفرغ الجهاز القضائي من مضمونه ويقوض مبدأ المساواة أمام القانون **(الفاضل رعد، ٢٠٠٣: ص٤٥-٥٢)** ()، ما يؤدي إلى فقدان ثقة الجمهور في المؤسسات القضائية واهتزاز شرعية الدولة القانونية. هذا الخطر لا يقتصر على الرشوة فحسب، بل يشمل تدخلات سياسية وممارسات منظّمات إجرامية تسعى لتأثير قرارات القضاء **(الشيخ، ٢٠٠٩: ص١٢-١٨)** ().

يشمل الفساد القضائي أشكالاً متعددة: الرشوة لشراء قرارات أو تأخيرها، استغلال النفوذ السياسي للضغط على القضاة أو تعديل مسارات القضايا، التحايل الإداري لتضليل ملفات، ووجود صلات غير مشروعة بين وسائل الإعلام وأطراف قضائية تؤثر في سير العدالة **(مزياني، ٢٠١١: ص٣٣-٤٠)** . كما تتجسد مظاهره في حالات عدم تحيز القاضي، إغلاق القضايا لغير أسباب قانونية، وإساءة استخدام الصلاحيات القضائية **(امبارك، ٢٠٢٤: ص١٥-٢٤)**.

تتبع مسببات الفساد القضائي من عوامل هيكلية وسلوكية وسياسية معا: ضعف استقلالية القضاء أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية، ضعف أطر المساءلة والشفافية، انخفاض رواتب العاملين في النظام القضائي في بعض الأنظمة، غياب ثقافة النزاهة وأخلاقيات المهنة، وانتشار الشبكات المحسوبية والزبائنية **(عبيد، د.ت: ص٦٠-٧٠)**.

الفصل الرابع: الآثار الجنائية والقانونية

يمثل الفساد تحدياً خطيراً لمنظومات الدولة القانونية والجنائية، إذ تسهم مجموعة من العوامل القانونية في تهيئة بيئة خصبة لانتشاره، وعرقلة جهود مكافحته، خاصة حين تكون القوانين غير محكمة الصياغة أو تعاني من التناقض والازدواج. فقد أظهرت التجارب أن أحد أبرز مسببات تفشي الفساد الإداري والمالي هو القصور القانوني، سواء في التشريع أو في التطبيق، ما يؤدي إلى إضعاف سلطة القانون وتآكل هيبته في المجتمع فإن سوء صياغة القوانين والتعليمات، وتضاربها أو تعارضها في بعض الأحيان، يفتح الباب أمام الموظف العام لتفسير النصوص وفقاً لأهوائه أو لمصالح فئوية وشخصية، بما يسهل عليه التهرب من المسؤولية القانونية. كما أن وجود فراغ تشريعي أو اختلاف في التفسير بين القوانين الاتحادية والإقليمية يؤدي إلى تعطيل فاعلية الرقابة والمساءلة، ويفسح المجال أمام الاستغلال غير المشروع للسلطة ويضاف إلى ذلك فقدان هيبة القانون في المجتمع نتيجةً لتمكّن بعض الفاسدين من تعطيله أو تهميشه، مما يفقد المواطن العادي ثقته بالمؤسسات القانونية، ويحول مخالفة القانون إلى سلوك معتاد بدلاً من كونه استثناء، كما أن كثرة القوانين وتعددها وغياب التنسيق في الآليات المعدة لمكافحة الفساد،

تُسهِم في تعقيد الإجراءات بدلاً من تبسيطها، ما يضعف فعالية المنظومة القانونية برمتها ومن جانب آخر، فإن كثرة الاستثناءات القانونية تمثل أحد أبرز مواطن الخلل، إذ تمنح منفذاً للتهرب من تنفيذ القوانين، أو تتيح تأويلها بطرق شخصية تتعارض مع المصلحة العامة، مما يعمق من ظاهرة الفساد، ويعوق إقامة العدالة الجنائية وبناء على ما تقدم، فإن هذا الفصل يهدف إلى تحليل الأثر القانوني والجنائي للفساد، من خلال تشخيص الثغرات التشريعية والإجرائية التي تُسهم في استدامته، مع تسليط الضوء على تداعيات ذلك على هيبة القانون، والثقة المجتمعية بمؤسسات الدولة، يمكن توضيح ذلك بالنقاط التالي:

١- ضعف سيادة القانون:- تعد سيادة القانون الركيزة الأساسية في مواجهة الفساد الإداري، إذ تضمن خضوع الجميع للقانون دون استثناء، بما في ذلك أصحاب النفوذ، غير أن العديد من التقارير الدولية، وفي مقدمتها تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٣، كشفت أن معظم دول العالم تعاني من ركود واضح في تحسين بيئة النزاهة، مما يشير إلى خلل عميق في بنية الأنظمة القانونية والرقابية، فغياب المحاسبة الحقيقية للمخالفين، وتراخي الجهات القضائية في تطبيق العقوبات، يشجعان على استمرار السلوكيات الفاسدة وتكرارها، وقد أبرز التقرير العلاقة الوثيقة بين تراجع استقلال القضاء وازدياد معدلات الفساد، موضحا أن تسييب العدالة، أو التدخل في مجرياتها، يؤدي إلى تقويض ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، ويحول دون تحقيق العدالة الفعلية، وصرح رئيس المنظمة، فرانسوا فاليريان، بأن مكافحة الفساد لن تؤتي أُكلها ما لم يتمكن القضاء من فرض هيبته، ومحاسبة المتورطين دون مجاملة، وتكمن الخطورة في لجوء بعض الدول إلى إغلاق ملفات الفساد عبر تسويات هزيلة تفتقر للعدالة، مما يضعف من هيبة القانون، ويعطي إشارات سلبية للمجتمع المحلي والدولي على حد سواء، فبدلاً من أن تكون الدولة حارسة للنزاهة، تتحول بفعل تلك الممارسات إلى بيئة طاردة للقانون، وجاذبة للفساد فضلا عن تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب واستخدام النفوذ لحماية المتورطين بالفساد وتآكل مبدأ المساواة أمام القانون **(السادة، ٢٠٢٤: موقع انترنت)**.

٢- ضعف النظام القضائي:- يعد القضاء عنصراً أساسياً في حماية المال العام وتطبيق القانون بصورة عادلة، وذلك من خلال استقلاله وحياديته، إذ لا تخضع السلطة القضائية لأي جهة سوى القانون، ومع ذلك يواجه القضاء العراقي عدة تحديات أبرزها غياب الفهم القانوني لطبيعة عمله، خصوصاً لدى بعض الشخصيات السياسية والتنظيمات، مما يعكس ضعفاً في الوعي القانوني داخل المجتمع ولكي يؤدي القضاء دوره الفاعل في ملاحقة الفاسدين، من الضروري تفعيل القوانين الرادعة وتطبيق الظروف المشددة عند إصدار الأحكام، إلى جانب نشر الثقافة القانونية لفهم طبيعة العمل القضائي، فجرائم مثل الرشوة والاختلاس والإضرار بالمال العام وغسيل الأموال، تعد جرائم خطيرة نابعة من الفساد الاداري تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي، ويجب

التعامل معها بحزم وشفافية ورغم خطورة هذه الجرائم، فإن بعض الإجراءات القضائية مثل إخلاء سبيل المتهمين بكفالة، تعيق أحياناً مسار العدالة، خصوصاً حين لا تتخذ التدابير الكافية لمنع هروب المتهمين أو التصرف بأموالهم، كما أن قرارات وقف تنفيذ الأحكام بحق المدانين تتناقض مع مبدأ الردع، خاصة في الجرائم العمدية المرتبطة بالفساد الاداري ولإنجاح جهود مكافحة الفساد الاداري يجب تعزيز التنسيق بين القضاء وهيئة النزاهة، وتفعيل مذكرات استرداد المطلوبين، وضمان محاكماتهم بشفافية، كما أن تعزيز العلاقة بين القضاء، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام يساهم في تعزيز الرقابة المجتمعية، وترسيخ الثقة بالقضاء باعتباره الحصن الأخير لحماية الحقوق ومكافحة الفساد الاداري وأخيراً، فإن التفكير في ربط هيئة النزاهة بمجلس القضاء الأعلى قد يكون أكثر فعالية، ما دام يضمن استقلالها ويمكنها من أداء دورها الرقابي والتنسيقي مع الجهات المختصة، في مقدمتها ديوان الرقابة المالية وقضاة التحقيق، الأمر الذي يعزز من قوة الجهاز القضائي في التصدي للفساد **ادريس، ٢٠٢٤: ص١٤١٤-١٤٢٨).**

٣- تصاعد الجريمة المنظمة: تعد العلاقة بين الفساد الاداري والجريمة المنظمة علاقة تفاعلية معقدة، حيث يعزز كل منهما الآخر بطرق مباشرة وغير مباشرة، فالفساد يمهد الطريق لنشاط الجريمة المنظمة، من خلال اختراق مؤسسات الدولة، وشل فاعلية منظومة العدالة، في حين تعتمد الجريمة المنظمة على الفساد كوسيلة لضمان استمرار أنشطتها غير القانونية، وتأمين الحماية من الملاحقة والمحاسبة **(السيلاوي، د.ت: ص٢٣٧-٢٣٩).**

إن الجريمة المنظمة تستفيد من وجود مسؤولين فاسدين داخل أجهزة الدولة، خاصة في قطاعات الأمن والقضاء والإدارة العامة، حيث يسهم هؤلاء في تسهيل أعمال الشبكات الإجرامية بطرق متعددة، من أبرزها، التغاضي المتعمد عن الأنشطة غير القانونية، وتقديم المشورة الفنية والقانونية التي تتيح لتلك العصابات التهرب من العقوبات، فضلاً عن توفير التسهيلات اللوجستية أثناء مراحل التخطيط والتنفيذ والإفلات من العقاب، كما يقوم بعض العاملين في مؤسسات إنفاذ القانون بتسريب معلومات سرية إلى الخارجين عن القانون، ما يؤدي إلى عرقلة العدالة وتعطيل سير الإجراءات القضائية، وفي المقابل، تسعى شبكات الجريمة المنظمة إلى دعم المتورطين في الفساد بشتى الوسائل، حيث تقدم إغراءات مالية كبيرة للموظفين الحكوميين من أجل شراء ذممهم، وتعمل على ترقية نفوذهم الوظيفي داخل مؤسسات الدولة عبر علاقاتها مع دوائر القرار أو الأحزاب السياسية، كما تضمن لهم الحماية الوظيفية والقانونية في حال تعرضوا للمساءلة. بل إن بعض هذه العصابات تعمل على إبراز المتعاونين معها كشخصيات عامة ناجحة أو مؤثرة، مما يخلق نماذج فاسدة يحتذى بها من قبل موظفين آخرين داخل النظام الإداري، وهو ما يعمق الفساد ويحوله إلى ظاهرة ممنهجة، إن هذا التداخل بين الفساد والجريمة

المنظمة يضعف ثقة المواطنين بمؤسساتهم، ما يستوجب مواجهته بتشريعات صارمة وأجهزة رقابية قوية ومستقلة **(الربيعي، ٢٠١١، موقع انترنت)**.

٤- ضعف الثقة بالمؤسسات: تعتبر الثقة عنصرا أساسيا لا غنى عنه في نجاح أي مؤسسة، لا سيما عند السعي للتوسع وتوسيع نطاق الأعمال. فعندما تنعدم الثقة داخل بيئة العمل، تظهر العديد من المشكلات التي تعيق قدرة المؤسسة على النمو وتحقيق أهدافها. ويؤدي هذا الخلل إلى تدهور العلاقات بين الموظفين والإدارة، مما يضعف فاعلية العمل الجماعي ويعرقل اتخاذ القرارات، كما لا تقتصر الآثار السلبية لانعدام الثقة على الجوانب الداخلية فحسب، بل تمتد إلى الطريقة التي تنظر بها إلى المؤسسة من قبل المواطنين والشركاء والمجتمع، مما قد يؤثر سلبا على سمعتها ومكانتها في، ولهذا فإن فهم تأثير الثقة على بنية المؤسسة الداخلية وصورتها الخارجية يعد أمرا بالغ الأهمية لأي منظمة تطمح إلى النجاح والمنافسة في بيئة الأعمال الحالية (Davis, 2024: web).

الاستنتاجات

١. نستنتج من البحث الحالي أن الفساد الإداري يقوض أسس العدالة الاجتماعية ويولد شعورا متزايدا بالإحباط النفسي لدى الأفراد، مما يؤثر على قدرتهم على المشاركة الفاعلة في المجتمع.

٢. نستنتج من البحث الحالي أن انتشار الفساد يؤدي إلى ضعف الانتماء المؤسسي وفقدان الثقة بالمؤسسات، ويجعل الأفراد أكثر انسحابا من المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية.

٣. نستنتج من البحث الحالي أن الفساد الإداري يسهم في تعزيز القيم النفعية والبراغماتية على حساب القيم الأخلاقية والدينية، ما يغير السلوك الاجتماعي ويشجع الممارسات المنحرفة.

٤. نستنتج من البحث الحالي أن الفساد يعمق من مشاعر القلق والاكتئاب لدى الأفراد، ويؤثر سلبا على صحتهم النفسية وقدرتهم على مواجهة الضغوط اليومية.

٥. نستنتج من البحث الحالي أن الفساد يخلق حالة من "الإحباط الجمعي" داخل المجتمع، وهي حالة تمنع الإصلاح والتغيير وتضعف الروابط الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات.

المقترحات

١. تعزيز الشفافية الإدارية ونظم الرقابة الصارمة.

٢. نشر الوعي بخطورة الفساد على الصحة النفسية والاجتماعية.

٣. إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

٤. تفعيل القوانين الرادعة وتطبيق العقوبات بعدالة.

٥. تطوير برامج تدريبية لتنمية القيم الأخلاقية والمهنية.

التوصيات

١. اعتماد دراسات سيكولوجية لقياس آثار الفساد بشكل دوري.

٢. ربط التقييم الوظيفي بالكفاءة لا بالمحسوبية.

٣. دعم الأبحاث الاجتماعية والنفسية حول الظاهرة.

٤. إنشاء وحدات إرشاد نفسي داخل المؤسسات الكبرى.

٥. إدماج موضوع الفساد في المناهج التعليمية لتعزيز الوعي المبكر.

المصادر والمراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

١. أحمد زايد، اعتماد علام. (٢٠٠٦). **التغير الاجتماعي**. مطبعة محمد عبد الكريم حسان، مكتبة الانجلو المصرية.

٢. أدوات المعرفة للأكاديميين والمهنيين. (د.ت). سلسلة الوحدات الجامعية حول مكافحة الفساد، الوحدة التاسعة، الفساد في التعليم. مكتب الأمم المتحدة المعني بالفساد والجريمة، فيينا.

٣. حارث عبد الحميد الهيتي. (٢٠١٤). **علم الاجتماع العام**. عمان: دار وائل للنشر.

٤. حسين طه محادين، لحضة الجعافرة. (٢٠٢٠). **معجم مصطلحات علم الاجتماع والجريمة الحديثة**. دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

٥. حيدر جمال تيل الجوعاني. (٢٠١٦). **مكافحة الفساد في ضوء القانون الدولي**. مكتب الهاشمي، بغداد.

٦. رباح مجيد الهيتي. (٢٠١٨). **الحركات الاجتماعية: دراسة في ظاهرة الاحتجاجات والاعتصامات**. دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع.

٧. صالح محمد صالح إمبارك. (٢٠٢٤). جانب من إشكاليات مساهمة القضاء في مكافحة الفساد. *مجلة الحق للشريعة والعلوم القانونية*، ٣.

٨. صلاح حسن فالح الربيعي. (٢٠١١). الفساد والجريمة المنظمة. https://nazaha.iq/pdf_up/١٥٠١all.pdf

٩. عبد الباسط حسن عاشور. (٢٠٠٥). **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

١٠. عدنان عاجل عبيد. (د.ت). أثر استقلال القضاء عن الحكومة في دولة القانون: دراسة دستورية مقارنة بالأنظمة القضائية العربية والعالمية.

١١. عصمت عبد الله الشيخ. (٢٠٠٩). **مدى استقلال القضاء الدستوري في شأن الرقابة على دستورية التشريعات**. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر.

١٢. عقيل نذير طراد. (٢٠١٩). دراسة تحليلية لظاهرة الفساد الإداري والمالي في بعض المؤسسات الصحية لمحافظة القادسية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*.

١٣. علاء عبد الحسن جبر السيلاوي. (د.ت). الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري. *مجلة الكوفة، كلية القانون*، ٢.

١٤. فريدة مزياني. (٢٠١١). السلطة القضائية والفساد بين الشريعة والقانون. *مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي*، ٨(٢).

١٥. محمد عبد الستار إبراهيم. (٢٠٠٠). **علم النفس الاجتماعي**. دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٦. مصطفى الحجازي. (٢٠٠١). **الإنسان المهدور: دراسة نفسية اجتماعية**. بيروت: المركز الثقافي العربي.

١٧. المعجم الوسيط. (٢٠٠٤). مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤.

١٨. معن خليل عمر. (٢٠١٣). **الجريمة المنظمة والإرهاب**. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

١٩. نبيل شديد الفاضل رعد. (٢٠٠٣). **استقلال القضاء**. المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس.

ثانياً: مقالات ومجلات

١. حسان موهبي. (د.ت). ضعف الوازع الديني لدى الفرد وأثره في ظاهرة الفساد المالي والإداري. *جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، منصة المجلة العلمية الجزائرية*، ١٣(٢٥).

٢. حمودي سميرة، لدرع نعيمة. (٢٠٢٥). دور الوازع الديني على ذاتية الفرد للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمات من منظور سوسيو أنثروبولوجي. *مجلة أنثروبولوجية الأديان*، ٢١(١).

٣. ريسان عزيز. (٢٠١٨). الآثار النفسية والاجتماعية للفساد على الفرد والمجتمع: العراق نموذجا. *مجلة آداب المستنصرية، جامعة المستنصرية*، ٥١.

٤. سهى محمد محمد مصطفى. (٢٠١٧). الفساد الإداري في المنظمات الحكومية: أسبابه، آثاره، وطرق مكافحته. *المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية، جامعة قناة السويس*، ٨(٣).

٥. عامر صالح. (د.ت). الأبعاد التربوية والنفسية للفساد الإداري والمالي في العراق. شبكة بوابة نركال الإخبارية. https://www.nirgalgate.com

٦. فاطمة عبد جواد. (٢٠٢١). الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته. مركز الأمة للدراسات والتطوير.

٧. ياسين قوتال، وخذيري حنان. (٢٠١٦). آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته. جانفي، ٥.

ثالثاً: مواقع إلكترونية ومواد الإنترنت

١. أمين نعمان الصلاحي. (د.ت). الفساد المالي والإداري: رؤية إسلامية في الوقاية والعلاج. المكتبة الإسلامية. https://www.islamweb.net

٢. حسن العطار. (٢٠٢٠). الانتهازية والانتهازيون كظاهرة اجتماعية في الوطن العربي. Elaph. https://elaph.com

٣. عثمان سحبان. (٢٠٢٤). لماذا هناك حاجة دائمة إلى بناء الثقة في المؤسسات السياسية. الجزيرة نت.https://www.aljazeera.net

4. Shafaq نايف كوردستاني. (٢٠٢٤). غياب الهوية الوطنية وبروز الهويات الفرعية. News https://shafaq.com.

٥. خالد كاظم أبو دوح. (٢٠١٩). مستويات الثقة العامة في المؤسسات الكومية ومحدداتها: دراسة ميدانية على عينة من المتعلمين بمحافظة سوهاج. *المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة*، ١٢(٢٤). https://ajsj.journals.ekb.eg

6. Greg Davis. (٢٠٢٤). What —Lack of trust does it do to your company. Entrepreneur https://www.entrepreneur.com.

٧. سامي الطيب ادريس محمد. (٢٠٢٤). دواعي وآثار خرق السيادة في ظل المتغيرات الدولية. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، ١٠(٢). https://m.al-sharq.com

٨. زهير كاظم عبود. (٢٠٢٥). دور القضاء في محاربة الفساد. *مجلة المرصد التحليلية والتوثيقية*، ٨٠٢٤.

٩. ويكيبيديا. (٢٠٢٥، ٥ أغسطس). انتهازية. https://ar.m.wikipedia.org

المصادر باللغة الانجليزية

Books

١. Ahmed Zayed, Etemad Allam. (2006). *Social Change*. Mohamed Abdel Karim Hassan Press, Anglo-Egyptian Library.

٢. Knowledge Tools for Academics and Professionals. (n.d.). *University Units Series on Combating Corruption, Unit Nine: Corruption in Education*. United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna.

3. Harith Abdul Hamid Al-Hiity. (2014). *General Sociology*. Amman: Wael Publishing House.

4. Hussein Taha Mohadeen, Lahdha Al-Jaafara. (2020). *Dictionary of Sociology and Modern Crime Terms*. Fadaat Publishing House, Amman–Jordan.

5. Haider Jamal Til Al-Jouani. (2016). *Combating Corruption in Light of International Law*. Al-Hashimi Office, Baghdad.

6. Rabah Majid Al-Hiity. (2018). *Social Movements: A Study on Protests and Sit-ins*. Dhafaf Printing and Publishing.

7. Saleh Mohamed Saleh Imbarak. (2024). *Some Issues of Judicial Contribution in Combating Corruption*. *Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 3.

8. Salah Hassan Faleh Al-Rubaie. (2011). *Corruption and Organized Crime*.

https://nazaha.iq/pdf_up/1501/all.pdf

9. Abdul Baset Hassan Ashour. (2005). *Political Sociology*. Cairo: Dar Al-Maarefa Al-Jamiaa.

10. Adnan Ajil Ubaid. (n.d.). *The Impact of Judicial Independence from the Government in the Rule of Law: A Comparative Constitutional Study of Arab and International Judicial Systems*.

11. Ismat Abdullah Al-Sheikh. (2009). *The Extent of Constitutional Court Independence in Monitoring the Constitutionality of Legislation*. Dar Al-Nahda Al-Arabiya Publishing, Egypt.

12. Aqeel Nadheer Tarad. (2019). *An Analytical Study on Administrative and Financial Corruption in Some Health Institutions in Al-Qadisiyah Governorate*. *Journal of Accounting and Financial Studies*.

13. Alaa Abdul Hassan Jabr Al-Silawi. (n.d.). *Organized Crime and Its Impact on the Spread of Administrative Corruption*. *Al-Kufa Journal, Faculty of Law*, 2.

14. Farida Meziani. (2011). *Judicial Authority and Corruption Between Sharia and Law*. *Journal of Research and Studies, University of El-Oued*, 8(2).

15. Mohamed Abdel Sattar Ibrahim. (2000). *Social Psychology*. Dar Qubaa for Publishing and Distribution, Cairo.

16. Mustafa Al-Hijazi. (2001). *The Wasted Human: A Socio-Psychological Study*. Beirut: Arab Cultural Center.

17. Al-Mu'jam Al-Waseet. (2004). Shorouk International Library, Cairo, 4th Edition.

18. Ma'an Khalil Omar. (2013). *Organized Crime and Terrorism*. Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman–Jordan.

19. Nabil Shadid Al-Fadel Raad. (2003). *Judicial Independence*. Modern Book Institution, Tripoli.

Articles and Journals

1. Hassan Mohabi. (n.d.). *Weak Religious Restraint and Its Impact on Financial and Administrative Corruption*. University of Emir Abdelkader for Islamic Sciences, Algerian Scientific Journal Platform, 13(25).

2. Hamoudi Samira, Ldar Naima. (2025). *The Role of Religious Restraint on Individual Selfhood to Reduce Social and Psychological Effects of Crises: A Socio-Anthropological Perspective*. *Anthropology of Religions Journal*, 21(1).

3. Risan Aziz. (2018). *Psychological and Social Effects of Corruption on the Individual and Society: Iraq as a Model*. *Adab Al-Mustansiriya Journal, Al-Mustansiriya University*, 51.

4. Soha Mohamed Mohamed Mustafa. (2017). *Administrative Corruption in Government Organizations: Causes, Effects, and Ways to Combat It*. *Scientific Journal of Environmental and Commercial Studies, Suez Canal University*, 8(3).

5. Amer Saleh. (n.d.). *Educational and Psychological Dimensions of Administrative and Financial Corruption in Iraq*. Nirgal News Network. https://www.nirgalgate.com

6. Fatima Abdel Jawad. (2021). *Administrative and Financial Corruption and Its Negative Effects on Iraqi State Institutions and Ways to Address It*. Center of the Nation for Studies and Development.

7. Yassin Qutal, Khadiri Hanan. (2016). *Effects of Administrative Corruption on the Work of Government Institutions and Ways to Address It*. Janvi, 5.

Websites and Online Sources

1. Amin Nu'man Al-Salahi. (n.d.). *Financial and Administrative Corruption: An Islamic Perspective on Prevention and Treatment*. Islamic Library. https://www.islamweb.net

2. Hassan Al-Attar. (2020). *Opportunism and Opportunists as a Social Phenomenon in the Arab World*. Elaph. https://elaph.com

3. Othman Sahban. (2024). *Why There Is a Constant Need to Build Trust in Political Institutions*. Al Jazeera Net. https://www.aljazeera.net

4. Naif Kurdistani. (2024). *Absence of National Identity and Emergence of Sub-Identities*. Shafaq News. https://shafaq.com

5. Khaled Kazem Abu Douh. (2019). *Levels of Public Trust in Government Institutions and Their Determinants: A Field Study on a Sample of Learners in Sohag Governorate*. *Arab Journal of Sociology, Cairo University*, 12(24). https://ajsj.journals.ekb.eg

6. Greg Davis. (2024). *Lack of Trust — What Does It Do to Your Company*. Entrepreneur. https://www.entrepreneur.com

7. Sami Al-Tayeb Idris Mohamed. (2024). *Reasons and Effects of Breaching Sovereignty under International Changes*. *Journal of Legal and Economic Studies*, 10(2). https://m.al-sharq.com

8. Zuhair Kazem Abboud. (2025). *The Role of the Judiciary in Combating Corruption*. *Al-Marsad Analytical and Documentary Journal*, 8024.

9. Wikipedia. (2025, August 5). *Opportunism*. https://ar.m.wikipedia.org